

الأمم المتحدة

الجمعية العامة



الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٢
المعقودة يوم الثلاثاء
٣٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥:٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرون

الرئيس : السيد بورك (أيرلندا)

المحتويات

البند ٨١ من جدول الأعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

.../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.23
6 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٨١ من جدول الاعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع) (A/46/264)
و A/46/317-S/22836 و A/46/323-S/22836 و A/46/336 و A/46/415 و A/46/520 و A/C.2/46/L.6

١ - السيد غريرو (الفلبين) : قال إن حجم الدين الخارجي لبلده الذي يفوق ٢٩ بليون دولار أمريكي يعادل ٧٠ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي . وتخصص الفلبين كل سنة ٤٠ في المائة من ميزانيتها السنوية ، أو ثلث عائدات صادراتها ، لخدمة هذا الدين . ولو لم يكن لزاماً عليها دفع هذا المبلغ الضخم لامكنتها تخصيص المزيد من الاعتمادات لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لسكانها ، في حين أنها لا تخصص لهذه الهدف اليوم سوى ٢٢ في المائة من ميزانيتها . ثم أنه لو كان بإمكانها شراء التجهيزات بكميات أكبر وتوريد التكنولوجيات الحديثة لساعدها ذلك على تعجيل تنمية البلد ونموه الاقتصادي .

٢ - وأضاف قائلاً إن الفلبين لا تستطيع المضي قدماً في برامج تنميتها وتكيفها الهيكلي على النحو المرغوب لأنه عليها أن تستمر في دفع ديونها ، وإن كانت قد سددت في بعض الحالات قيمتها الصافية بالكامل ، ورغم أنها ورثتها عن حكومة استبدادية استغلتها لخدمة مصالح زائفة . ولن تتخلّى الفلبين عن الوفاء بالتزاماتها على الرغم مما ابتليت بها أراضيها من عاصير وفيضانات وثوران براكين .

٣ - ومضى يقول إن البلدان الدائنة تدرك تماماً خطورة حالة الفلبين المشابهة لحالة غيرها من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض والمثقلة بالديون . بيد أن هذه البلدان الدائنة التي عفت عن الدين الرسمي لبلد أو بلدين بسبب ظروف معينة بشكل استثنائي ، لم تسعف بهذا الإجراء جميع البلدان الأخرى وغاية ما أسعفتها به هو إعادة جدولة ديونها أو تخفيضها أو منحها ائتمانات جديدة لدفع ديون قديمة مساهمة بذلك في تفاقم مديونية هذه البلدان . ومع ذلك فإن الفلبين ، شأنها في ذلك شأن بلدان عديدة أخرى ، لم تعلن من جانب واحد عن تأجيل الديون ، ولم تحدد قدرًا أقصى لمدفووعات ديونها ، ولم تتنصل على نحو انتقائي من بعض التزاماتها ولم تعلن عن عجزها التام عن القيام بمزيد من المدفووعات . بل إنها قبلت على عكس ذلك القيام بالتضحيات الازمة والاستمرار في خدمة ديونها .

(السيد غريرو ، الفلبين)

٤ - وأضاف يقول إنه مهما يكن من أمر فإن عدم الوفاء بالالتزامات المترتبة على الديون في الوقت الحاضر أمر وخيم العواقب حيث أنه قد يتسبب في قطع تدفق الموارد التي لا بد منها لتحقيق التنمية والنمو للبلدان المدية التي تحتاج إلى الحصول على استثمارات أجنبية مباشرة والوصول إلى الأسواق الخارجية .

٥ - ومضى قائلاً إنه على الرغم من أن الجمعية العامة كانت قد رحبت في قرارها ٣١٤/٤٥ "باستعداد عدة بلدان دائنة لتخفيض و/أو شطب رصيد خدمة ديون الكثير من البلدان النامية" فمن الواضح أن القرار لا يشير فقط إلى بلدان مدينة ذات دخل منخفض أو أقل نمواً نظراً لأنه يؤكد بعد ذلك على "الحاجة الملحة إلى تنفيذ المبادرات الأخيرة وتعزيزها على أوسع نطاق وباسرع ما يمكن واتخاذها أساساً للتطوير" . وتعد هذه العبارات التي تلخص الأحكام المتصلة بالاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع أنه لا يمكن مزيد الإبطاء في إيجاد حلول مناسبة حتى لا تنهار البلدان النامية سياسياً واقتصادياً تحت وطأة العبء الذي تتوء به .

٦ - السيدة هاربر (كندا) : قالت إن الكثير من البلدان النامية التي نفذت برامج كبيرة للتكميل استفادت من تدابير التخفيف من عبء الديون بما في ذلك تخفيفها . بيد أنه ، على الرغم من ذلك التقدم ، تتظل الأزمة خطيرة وهي تعم بخاصة أفراد البلدان وأكثريتها مديونية . وهو ما حمل قادة البلدان الصناعية الرئيسية ، في اجتماع القمة الذي انعقد في لندن في تموز/يوليه ، على عدم الاكتفاء بالإعراب مجدداً عن ضرورة إجراء تخفيضات إضافية في هذه الديون علاوة على التخفيفات المgorاة بمقتضى شروط تورنتو ، بل تجاوزوا ذلك وناشدوا نادي باريس الإسراع بتنفيذ التدابير الجديدة والاستمرار في النظر في حالة البلدان ذات الدخل المنخفض على أساس كل حالة على حدة .

٧ - ومضت تقول إنه لا يمكن لتدابير تخفيف الدين أن تدعم النمو القابل للإدامـة وتقلص الفقر بنجاح ما لم يكن ذلك في سياق قيام البلد المستفيد من ذلك التخفيف بعملية تكيف اقتصادي فعالة . وينبغي أن تطبق البلدان النامية تدابير على مستوى الاقتصاد الكلي لتشجيع الاقتصاد المحلي دون ادخال أي جهد لتحسين الظروف الاجتماعية والإدارية . ولقد حققت في هذا المدد أفضل النتائج عندما فككت القطاعات العاجزة التابعة للدولة في سياق اقتصاد سوق يتيح فرماً وحوافز للقطاع المحلي لأصحاب المشاريع وللتعاونيات ويجمع جميع المواطنين بما فيهم النساء في الحياة الاقتصادية للبلد .

(السيدة هاربر ، كندا)

-٤-

٨ - وأردفت تقول إن الإصلاح الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لتحسين الفعالية والمساهمة في تقليل الفقر . لذا لا بد من حماية أضعف فئات المجتمع ومضاعفة إنتاجيتهم بشكل يسمح بدمجهم في الدورة الاقتصادية . وينبغي أن تولى العناية في المقام الأول للاقتصاد الريفي وتنمية الموارد البشرية عموماً والرعاية الصحية الأولية والتعليم .

٩ - واستطردت تقول إنه لا يمكن بطبيعة الحال للإصلاحات الداخلية أن تحقق أقصى النتائج إلا بتوفير مناخ اقتصادي دولي مواتٍ . ويتعين على البلدان التي تسعي إلى مضاعفة مادراتها العمل على ضمان قدرة منتجاتها على المنافسة ويجب عليها إيجاد أسواق لها تجرى فيها المعاملات على أساس قواعد واضحة وشفافة تضمن المنافسة الشريفة . وذلك هو السبب الذي يجعل كندا تعمل على نحو دائم لإيجاد المفاوضات التجارية لجولة أوروجواي .

١٠ - وأضافت تقول إنه من المهم أيضاً أن تتلقى البلدان النامية المساعدة الاقتصادية الكافية . وإن كندا تبذل عناية خاصة لكي تبقى على مستويات مساعدتها الإنمائية الرسمية المخصصة لمناطق مثل منطقة جنوب المحيط الكبير . ولقد عفت عمّا يزيد عن ١٥ بليون دولار كندي من قيمة القروض التي قدمتها على شكل مساعدات إنمائية . وكانت من أول البلدان التي حولت هذا النوع من المساعدات إلى ميّزة تخفيف رصيد الدين .

١١ - وختمت تقول إن مشاكل الدين تتطلب حلولاً تشارك في إيجادها البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء . وإن كندا مستظل على التزامها بالمساهمة في المهمة العاجلة المتمثلة في إيجاد مثل هذه الحلول .

١٢ - السيد أمزيان (المغرب) : قال إن الدين الخارجي للبلدان النامية ارتفع في عام ١٩٩٠ بنسبة ٦ في المائة مقارنة بمستواه في عام ١٩٨٩ ليسجل بذلك في عام واحد زيادة قدرها ٨٠ بليون دولار . فالدين يمثل إذن نصف إجمالي الناتج القومي الخام الإجمالي للبلدان النامية وما يقارب ضعف المبلغ الإجمالي الذي من عائدات مادراتها السنوية . ولقد تغير تشكيل الدين تلك البلدان على نحو جذري خلال الثمانينيات . فمنذ عام ١٩٨٠ ارتفع الجزء المتمثل في الدين العام إلى ثلاثة أمثاله وأصبح يشكل نسبة ٤٣ في المائة من المجموع ، في حين ارتفعت الديون المستحقة للدائنين المتعدي

(السيد أمزيان ، المقرب)

الاطراف بنسبة ١٩ في المائة من الدين الكلي مقارنة بنسبة ارتفاعه البالغة ١٥ في المائة في عام ١٩٨٥ . وفي نهاية عام ١٩٨٩ بلغت المتأخرات ٧٩ بليون دولار .

١٢ - وأضاف قائلا إن التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية بلغ ٢٤ بليون دولار في عام ١٩٩٠ ، ونظراً لمعدلات الفائدة المرتفعة جداً وأرباح الاستثمارات الأجنبية المسقطة لعام ١٩٩٥ ، سوف تضطر البلدان النامية إلى أن تصدر إلى البلدان المتقدمة النمو كميات من السلع والخدمات أكثر مما تتلقاه .

١٤ - ومضى يقول إن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو قد انخفضت . ولا يمكن الاطمئنان إلى زوال خطر تخصيص جزء منها إلى بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي على غرار ما حدث في حالة المعونة الغذائية . ولقد سجلت مادرات البلدان النامية معدل نمو نسبته ٨ في المائة مما نتج عنه انخفاض قدره ٢ في المائة من نسبة خدمة الديون إلى الصادرات . ويعود الفضل في هذا التحسن المتواضع في نظر البنك الدولي إلى كل من خطة بريدي والقرارات المتتخذة من قبل نادي باريس بقيادة التخفيف من هروط إعادة تشكيل الدين ، واستمرار غير ذلك من برامج تخفيف عبء الدين ، وما سجلته بعض البلدان النامية من زيادة في مادراتها . وفي الواقع ، يعود الفضل في حصول ذلك التحسن إلى الزيادة في عائدات الصادرات النفطية وبالتالي فهو لم تكن ذات فائدة بتاتاً للبلدان النامية المستوردة للطاقة .

١٥ - واستطرد يقول إنه على الرغم مما اتُخذ حتى الان من مبادرات لتخفيف الدين ، يتفق الجميع على أن أزمة الدين لم تجد لها حل بعد . وإن بلده يكرر الإعراب عن الموقف الذي تمسكت به طويلاً البلدان النامية المتمثل في أن أزمة الدين هي أزمة سياسية أكثر من كونها مشكلة تقنية وأنه لا بد من توفر الإرادة السياسية لكي يمكن معالجتها . ويكفي لتأكيد وجهة النظر هذه ، استعراض الأسباب التي حالت دون النجاح التام للحلول التي اعتمدها المجتمع الدولي منذ عام ١٩٨٢ . فالاستراتيجية الدولية لإدارة الدين تواصل التركيز على معالجة المشاكل على أساس تناول كل حالة على حدة في حين أنه من الأجدى تناولها في إطار نهج شامل .

١٦ - ومضى يقول إن خطة بريدي التي أطلقت في عام ١٩٨٩ تعم على تخفيف نسبة ٣٠ في المائة من الدين التجاري للبلدان النامية إلى ١٧ الممنفة في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط المثقلة بالديون التي تطبق برامج تكيف وافق عليها صندوق النقد الدولي

(السيد أمزيان ، المقرب)

-٦-

والبنك الدولي . ولم تكن خطة بريدي لتخفيف الديون على مستوى الامال التي عقدتها عليها البلدان النامية وفشل في تمكين هذه البلدان من استعادة قدرتها على الدفع والوصول إلى الأسواق الخارجية .

١٧ - ومضى يقول إن المشكل الرئيسي الذي اعترض خطة بريدي تمثل في نقص الموارد المالية حيث أنه لم تنفق سوى ٤٦ بليون دولار من الـ ٢٠ بليون دولار المرصدة لتمويلها . وإزاء نتائجها المخيبة للأمال وترامك المتأخرات ، وجد عدد من البلدان نفسه مرغما على اللجوء إلى برامج أخرى لتخفيف الدين المستحقة للبنوك التجارية . وأمكن بفضل مبادرات الدين بأصول رأسمالية تخفيف دين البلدان النامية بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩ بما قدره ٣٤ بليون دولار . بيد أن مبادلته سواء بالتزام بمدون البيئة أو التزام بدعم الخدمات الصحية أو التزام بنشر خطط التعليم لم تتحقق سوى القليل لتخفيف عبء الدين حيث أن هذه المبادرات كانت تنطوي على مبالغ مفيرة . ولقد ظلت برامج التحويل معلقة في عام ١٩٨٩ بسبب آثارها التضخمية . وتم ربطها ابتداءً من عام ١٩٩٠ فيما بعد ببرامج التحول إلى القطاع الخاص . ومهما يكن من أمر ، ينبغي التذكير بأن خطط تحويل الدين لا تسمح للبلدان المدية سوى بالتقاط أنفاسها لفترة قصيرة حيث أنه يمكن أن تتولد عنها ضغوط على ميزان المدفوعات وما ينتج عن هذه العمليات من ترحيل الأرباح وأرباح الأسهم ورأس المال .

١٨ - وأردف قائلا إنه قد اتخذت تدابير شتى لمعالجة مشاكل الدين التي تواجهها البلدان ذات الدخل المتوسط المقلقة بالديون بما في ذلك شطب ٨ بليون دولار من الديون المندرجة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية ، وإعادة جدولة ٥ مليارات دولار في إطار شروط تورنتو والموارد الموفرة بشروط ميسرة في إطار برنامج التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز . وتزايد منذ تشرين الأول / أكتوبر مجموع الديون الملغاة لفائدة تلك البلدان لتصل الان إلى ما يفوق ١١ بليون دولار . بيد أنه لا تزال الحاجة قائمة إلى مزيد من التدابير لتعزيز التكيف ومساعدة هذه البلدان على استعادة قدرتها على تسديد ديونها الخارجية .

١٩ - وأضاف قائلا إنه تم في هذا المنح تقديم أو اعتماد اقتراحات جديدة مثل الاقتراح الذي أعلنت عنه المملكة المتحدة في أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ الداعي إلى تخفيف حجم دين البلدان الفقيرة بنسبة الثلثين في إطار شروط ترينيداد واقتراح هولندا الداعي إلى شطب الدين الثنائي العام للبلدان الفقيرة المدية التي توافق على

(السيد أمزيان ، المغرب)

انتهاج سياسات "رهيدة" ، واعتراف قمة لندن بضرورة اتخاذ تدابير جديدة لتخفييف عبء الدين في تلك البلدان . بيد أن ما يدعو إلى الأسف أن قمة لندن لم تقدم توصيات بشأن حجم تلك التخفيفات الإضافية لا سيما وأنها كانت تدرك ضرورة إيلاء معاملة استثنائية لتلك البلدان . ومما يدعو للأسف أيضا وصفها للمعاملة التي خصت بها بعض البلدان ذات الدخل المتوفّط بأنها "استثنائية" وبالتالي لا يمكن تمديدها لتشمل بلدان أخرى .

٢٠ - وأضاف قائلا إن التخفيف من عبء الدين العام للبلدان ذات الدخل المتوسط أشار أملا لم تتحقق للأسف . وقد هدد المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في الاجتماع المشترك بين هذه المؤسسة والبنك الدولي على ضرورة اتخاذ قرارات جديدة لتخفييف من عبء الدين أقرر البلدان والبلدان ذات الدخل المتوسط ، وأعرب عن أمله في أن يعثر الدائتون الرمميون على حلول لمشكلة دين تلك البلدان ذات الدخل المتوسط المقلقة بالديون المستحقة للدائنين العاميين مثلما سبق أن فعلوا في عدد من الحالات من بينها حالة بولندا .

٢١ - واستطرد يقول إن دين البلدان النامية المتعدد الأطراف في عام ١٩٩٠ بلغ ٢٣٥ بليون دولار ، وبعبارة أخرى ما يزيد عن نسبة ١٩ في المائة من إجمالي الدين المستحق على هذه البلدان ، مقارنة بنسبة ١٨ في المائة في عام ١٩٨٩ . وعلى الرغم من استعداد البلدان المدينة للوفاء بالتزاماتها إزاء المؤسسات المتعددة الأطراف بشكل يجنبها العزلة المالية . وبلغ في نهاية عام ١٩٩١ عدد البلدان المتأخرة عن الدفع إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ١٧ بلدا . وثمة من يرى أنه يتبع تعديل النظم الداخلية للمؤسسات المتعددة الأطراف لكي يصبح من الممكن إعادة جدولة دين البلدان المختلفة عن الدفع وحتى تخفيضه .

٢٢ - ومضى يقول إنه على الرغم من الرغم من الإنجازات الإيجابية التي حققتها الاستراتيجية الدولية لتخفييف الدين ، ذكر الأمين العام في تقريره (A/46/415) أنه يكون من السابق لأوانه القول بأن الأزمة قد أوشكـت على الانتهـاء . فلقد مـكنت هذه الاستراتـيجـية بما لا يدع مجالـا للشكـ من إنقـاذ النـظام المـالـي الدـولـي من الكـارـثـة بـيدـ أنها لم تـمـكـن البلدـان المـديـنة من استـئـناـف نـموـها اـقـتصـادي وـاستـعاـدة قـدرـتها على الدـفع . فـلـقـد كـانـ تـخـفيـيف الـديـون الـمـمـتوـحـ للـبلـدان الـمـديـنة متـواـضـعا جـدا فيـ حينـ لا يـزال يـسيـطـرـ علىـ أـسـوـاقـ الشـمـالـ نـهجـ حـماـشـ يـجـبـ تـأـثـيرـا سـلـبيـا آخرـ فيـ الـأـوضـاعـ الـمـالـيـةـ الـلـبـلـدانـ الـنـامـيـةـ ، إـذـ أنـ مـنـ هـنـ المـزـيدـ مـنـ حرـيةـ الـوـصـولـ إـلـىـ تـلـكـ الـأـسـوـاقـ أـنـ يـمـكـنـهاـ مـنـ مـضـاعـفـةـ عـوـاءـ

(السيد أمزيان ، المغربي)

صادراتها بمقدار يعادل ما تتلقاه من مساعدة إنمائية رسمية . ومن هنا تأتي الأهمية الحيوية الكامنة في المفاوضات المتعددة الأطراف لجولة أوروغواي . وبإضافة إلى ذلك لا تزال معدلات الفائدة الحقيقة المعمول بها في الأسواق المالية الدولية مرتفعة جدا مما ينفع على نحو مصطنع ديون البلدان النامية . فكل نقطة مئوية تضاف إلى معدلات الفائدة المذكورة تترجم بعبء دين إضافي قدره ٤ بليون دولار مما يلغي تماما التخفيضات المتواضعة الممنوحة للبلدان المديةة .

٢٣ - ومض يقول إنه يتبعى وبالتالي أن تطبق البلدان الصناعية على نفسها نفس تدابير التكيف التي تقتربها على البلدان النامية حتى تستقر معدلات الفائدة على المستوى الطويل عند مستويات يمكن معها تحقيق الانتعاش الاقتصادي لفائدة الجميع . وسيكون المؤتمر المعنى بتمويل التنمية الذي اقترحه الأمين العام فرصة مثلث للتوصل إلى توافق آراء شامل بشأن استراتيجية تهدف إلى إعادة إنعاش النمو الاقتصادي في البلدان النامية وضمان نجاح عملية التحول في شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي وإعادة صياغة النظام المالي والنقدي الدولي ليصبح قادرا على الاستجابة لاحتياجات العالم كل في الوقت الذي يوشك فيه على تخطي عتبة سنتين الألف الثالثة .

٢٤ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يهيب بالمجتمع الدولي بإيلاء نظرية جادة إلى التقرير (A/45/380) الذي قدمه السيد كراكسي الممثل الشخصي للأمين العام في شؤون الدين ، إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين والذي تعنى الاقتراحات الواردة فيه شواغل البلدان المديةة . وإن وفد بلده يود أن يرى تلك الاقتراحات وقد ترجمت إلى أعمال . وأعلن في الختام أن بلده يود أن يعرب مجددا عن تاييده للاقتراح الوارد في تقرير السيد كراكسي الداعي إلى إنشاء بنك للدول الأفريقية المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط .

رفعت الجلسة الساعة ١٦:٠٠